

تقرير الرصد الرابع لتفشي وباء كورونا داخل سوريا

8 نيسان 2020

يتابع مركز المجتمع المدني والديمقراطية عمله في رصد تفشي وباء كورونا داخل سوريا، والإجراءات الاحترازية والآثار التي ترتبت عليه من خلال تقرير الرصد الرابع لتفشي وباء كورونا داخل سوريا.

رصدنا زيادةً في الإجراءات الاحترازية، حيث تمّ التشديد في فرض حظر التجول في معظم المناطق، وتغريم المخالفين مع عدم وجود فرض حظر تجوالٍ أو إجراءاتٍ حقيقيةٍ مُلزِمة للسكان بالحجر الصحيّ في الشّمال الغربيّ

أولاً: مناطق سيطرة النظام:

ارتفعت الحالات المُعلن عنها بشكلٍ رسميٍّ في مناطق سيطرة النظام السوريّ إلى 19 حالةً، مع تسجيل وفاةٍ لشخصين حتّى تاريخ إعداد التقرير، كما لا يتمّ تقديم الكثير من المعلومات حول عدد الفحوصات اليومية التي تجريها وزارة الصحة، ولا أعداد تقديريةٍ للمشتبه بهم.

تمّ رصد إغلاقاً كاملاً لمنطقتي منين والسيدة زينب في ريف دمشق، لوجود العديد من الحالات فيهما دون أيّ إشارةٍ أو تفاصيلٍ عن العدد أو تفاصيلٍ عن الإجراءات المتبعة معه. وفي مناطق أخرى يتمّ العزل للأبنية التي يتمّ تسجيل حالاتٍ فيها، ففي جرمانا بريف دمشق تمّ حجر ثلاث بناياتٍ لمدة أسبوعٍ بعد وصول حالةٍ مشتبه بها تقطن في إحدى هذه البنايات إلى مشفى الرّاضي التّخصّصيّ، ولم يُفكّ الحجر حتّى تمّ التّأكيد أنّ الإصابة ليست بفيروس كوفيد 19. حيث تقوم الجهات الأمنيّة بالإشراف المباشر على إجراءات الحجر والوقاية في جميع المناطق.

يستمرّ إغلاق جميع الأسواق والأنشطة التجاريّة والخدميّة والثّقافيّة والاجتماعيّة في جميع المحافظات، وتعليق العمل في الجهات العامّة بدءاً من يوم الأحد 22-3-2020. وتعليق الدّراسة والأعمال وحظر وسائل النّقل العامّ. بناءً على تعميم رئاسة مجلس الوزراء في الحكومة السوريّة؛ الذي استثنى مراكز بيع المواد الغذائية والتّموينيّة والصّيدليات والمراكز الصحيّة الخاصّة من الإغلاق.

تمّت الإشارة إلى أنه سيتمّ إعفاء المواطنين من الغرامات المترتبة على التّأخر في تسجيل الواقعات، ومنح البطاقات الشّخصيّة والعائليّة عن تلك الفترة. وقد قامت وزارة الصحة بتجهيز المستشفيات العسكريّة للحدّ من انتشار الوباء.

كما وجّهت وزارة الدّاخلية لاستقصاء جميع الأخبار المتعلّقة بالفيروس، وأخذها من مصادرها الرّسميّة والمتمثّلة بوزارتي الصحة والإعلام كونهما المرجع الوحيد، وأشارت إلى أنّها سوف تتابع وتلاحق مروجي الأخبار الكاذبة واتّخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة بحقّهم.

تمّ إصدار المرسوم رقم 6 عام 2020 لإطلاق سراح السّجناء، والذي فيه الكثير من الاستثناءات، ويشمل فقط الحالات المحوّلة للقضاء. بينما الكثير من المعتقلين لا يدخلون ضمن نصّ المرسوم، وأيضاً لا يشمل المرسوم الأشخاص المحوّلين للمحاكم الميدانيّة الاستثنائيّة. أما المعتقلون/ات المحوّلون/ات لمحكمة الإرهاب، ومن بينهم معتقلو الرّأي، يشملهم المرسوم، حيث يقدّم المحامون يومياً طلباتٍ وصلت للآلاف منذ إعلان المرسوم. لكن على المعتقلين دفع كفالاتٍ ماليّةٍ حسب كلّ قضيةٍ لتنفيذ إخلاء السّبيل، حيث إنّ كلّ الحالات التي يقلّ المبلغ فيها عن مليون ليرةٍ سوريّة، يتمّ دفع المبالغ من قبل الأهل أو من قبل بعض المساعدات، أما حالات المبالغ الضّخمة جداً التي تصل لـ 20 مليون ليرةٍ ولا يوجد طريقة لتأمينها، فإنّ هؤلاء لن يستفيدوا من

المرسوم إذا لم يقوموا بتسديد المبالغ. ومنذ بدء إجراءات الحجر، وتخفيض أعداد الموظفين بمن فيهم القضاة، أصبحت مسألة الإفراج عن السجناء بطيئة جداً، حيث إن هنالك قاضياً واحداً ينظر في آلاف الطلبات المقدمة له للإفراج.

من جانب آخر استمرت أزمة الخبز، وظهرت حالات تمييز ضد النازحين في المناطق المختلفة لدى شراء الحاجيات من حيث الدور والكمية، مما قد يظهر ردود فعل عنيفة. كما تم رصد استمرار غش مواد التعقيم التي تعتبر أسلوب الوقاية الوحيد، الأمر الذي يجعل احتمالية انتشار الوباء وتفشيته أكبر. وهنالك تخوفات من عجز الأهالي على دفع الإيجارات في حال استمر الحجر.

ثانياً- مناطق شمال شرق سوريا:

في الحسكة أكدت هيئة صحة إقليم الجزيرة عدم تسجيل أي إصابة بفيروس كورونا، كما أفادت بأنها جهزت أماكن للحجر الصحي في كل منطقة. وقام الهلال الأحمر الكردي بإنشاء خيمتين في الدرياسية لاستقبال المرضى وفحص حالاتهم الأولية. كما أنشأ في القامشلي غرفة طوارئ، حيث بلغ حصيلة عملها 60 حالة جاءت نتيجة سلبية. وتم حصر ركاب طائرة قادمة من دمشق إلى القامشلي لمدة 14 يوماً في مركز للحجر الصحي.

استلمت الهيئة العامة لمشفى القامشلي الوطني 20 طناً من الأدوية والمستلزمات الطبية مرسله من وزارة الصحة، هذا ووجهت عدة منظمات محلية ودولية وجهات خاصة نداءات لمنظمة الصحة العالمية، والأمم المتحدة لتقديم المساعدة والدعم للمنطقة لمواجهة جائحة كورونا، علماً أن التحالف الدولي أعلن في بيان تقديم مساعدات بقيمة مليون و200 ألف دولار أمريكي لقوات سوريا الديمقراطية لمواجهة فيروس كورونا المستجد في مناطق سيطرتها.

قامت هيئة التربية في الإدارة الذاتية بتوزيع الرواتب لمدرء المدارس، ليقوموا بتوزيعها لاحقاً إلى الكوادر التدريسية التي قامت بدورها بتنظيم دروس المنهاج التعليمي وتصويرها بفيديوهات للطلاب، لضمان عدم انقطاع الطلاب عن التعليم.

وقامت الفعاليات السريرية بإلغاء عيد الأكيو، ووجهت الأهالي بالاحتفال في منازلهم التزاماً بقرار الحظر، كما تم التوجيه من قبل السلطات المحلية بتوزيع أسطوانات الغاز والخبز إلى المنازل.

تجدد الإشارة إلى أن قرى ريف ديريك والمالكية تشهد مظاهراً بعدم الالتزام بقرار الحظر، وقد تم مخالفة عدة أشخاص لعدم الالتزام بالحظر على الرغم من التزام الأهالي في ديريك بإجراءات الوقاية خلال تبضعهم في الصباح في سوق الخضار المكتظ.

تم إطلاق أكثر من حملة ومبادرة لمواجهة المرض تمثلت بإطلاق منظمة الحسكة للإغاثة والتنمية لحملة توعية عن فيروس كورونا، لأفراد قوات الأمن ومتطوعي الحماية وزودتهم بمواد معقمة وقفازات وكمامات، وتستمر هذه الحملة حتى نهاية حظر التجوال. كما أطلق أطباء منطقة الجزيرة مبادرة باسم العيادة الافتراضية لتقديم الاستشارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما بدأ أطباء الأسنان في مقاطعة القامشلي بتطبيق نظام المناوبات في العيادة السنوية لاستقبال الحالات الإسعافية في القسم الشرقي والغربي. وأطلق اتحاد نساء كردستان حملة لصناعة الكمامات وتوزيعها مجاناً في القامشلي.

أما في دير الزور فقد استمرت حملات التوعية والتعقيم والرش في مناطق دير الزور. حيث ساهم رؤساء وأعضاء المجلس التشريعي في دير الزور في حملات التوعية، هذا وأطلقت منظمة الهدف حملة في الريف الشرقي تتضمن توزيع بروشورات ورش وتعقيم للطرق والمرافق العامة، إضافة لتوزيع الكمامات.

كما بدأ الكادر الطَّبِّي التابع للحالف الدَّولي بتدريب وتأهيل كوادر طبيَّةٍ محلِّيَّةٍ في حقل العمر التَّفطُّي للتعامل مع الفيروس، حيث قامت هذه الكوادر بنقل ثلاثة أشخاص، بينهم سيِّدة، إلى مركز الحجر الصَّحِّي في أبو خشب للاشتباه بإصابتهم بالفيروس بعد قدومهم من مناطق سيطرة النَّظام على الرَّغم من إغلاق كافَّة المعابر إلى مناطق الإدارة الدَّائيَّة إلاَّ أنَّه تبين أنَّ القادمين/ات جاؤوا عن طريق التَّهريب، هذا وقامت قوات سوريا الديمقراطيَّة بإغلاق الطَّرق في مدينة بصير بالسَّواتر التَّرابيَّة لضمان الإجراءات الاحترازيَّة لفرض حظر التَّجوال.

بالرَّغم من صدور فتوى بتجنُّب التَّجمع في الأماكن المغلقة ودور العبادة للوقاية من الفيروس، وعلى الرَّغم من هذه الفتوى إلاَّ أنَّ بعض المساجد شهدت إقامة صلاة الجمعة. كما أصدرت مؤسَّسة الشُّؤون الدِّينيَّة التابعة لمجلس دير الزَّور تعميماً ينتقد فيه رفع الأسعار واحتكار التَّجار لسلع غذائيَّة وملواذٍ أساسيَّة، ودعت لنصِّ عقوباتٍ رادعةٍ بحقَّ التَّجار المحتكرين.

أما في الرِّقَّة فقد استمرَّ الحظر مع تشديد قوة الأمن على السَّكَّان للالتزام به، حيث قام بإغلاق كافَّة المحلَّات والأسواق، وأصدر قراراً بإغلاق أيِّ محلٍّ يفتح باستثناء المحلَّات الغذائيَّة، والمحلَّات التي لم يشملها الحظر، وتغريم أصحابها بمبلغٍ ماليٍّ قدره 10000 ليرةٍ سوريَّةٍ وتتضاعف الغرامة في حالة التَّكرار بالمخالفة مع تشميع المحلِّ بالشَّمع الأحمر طيلة فترة الحظر. كذلك شمل القرار كلَّ الأليَّات والمراكب (سيارات، ودرجات نارية... الخ) غير مستثناةٍ من قرار الحظر وتغريم صاحبها بمبلغٍ ماليٍّ قدره 5000 ليرةٍ سوريَّةٍ ومضاعفة الغرامة في حالة التَّكرار ومصادرة المركبة.

كما تستمرَّ حملات التَّعقيم من خلال تعقيم الأحياء والشُّوارع الرئيَّسيَّة والفرعيَّة في مدينة الرِّقَّة والمؤسَّسات والأماكن العامَّة، مترافقةً مع حملة تنظيفٍ للشُّوارع وإزالة الرِّكام الَّذي تقوم بها دائرة النِّظافة والمكتب الخدميِّ.

أما لجنة الشُّؤون الاجتماعيَّة والعمل في مجلس الرِّقَّة المدني وإدارة مخيم أبو كبيع، استمرَّت في تقديم الرِّعاية الصَّحِّيَّة وتوفير الطَّبابة والخدمات للنَّازحين/ات في المخيم وتوعية السَّكَّان بأهميَّة الحجر وعدم الخروج إلاَّ للحالات الإسعافيَّة كإجراءٍ وقائيٍّ للحدِّ من كورونا.

كما قام قسم متابعة الأسواق بتحديد أسعار الموادِّ التَّمويَّنيَّة الأساسيَّة، لمنع احتكار التَّجار للموادِّ ورفع أسعارها.

ثالثاً: مناطق شمال غرب سوريا:

لم تسجَّل أيِّ إصابةٍ في الشَّمال الغربيِّ بفيروس كورونا بشكلٍ رسميٍّ، حيث أعلنت وزارة الصَّحة في الحكومة المؤقتة في 7 نيسان بأنَّ 59 اختباراً قد تمَّ إجراؤها لمرضىٍ مشتبهٍ بهم لكن جاءت جميع الاختبارات سلبيةً.

في 6 نيسان أوضح وزير الصَّحة في الحكومة المؤقتة، أنَّه تمَّ منع التَّجمعات الكبيرة وخاصَّة الأسواق الشَّعبية وصلاة الجمعة التي تمَّ تعليقها لمُدَّة أسبوعين، كما أوضح أنَّه تمَّ تشكيل لجنة متابعةٍ، مهمَّتها متابعة تنفيذ القرارات التي اتَّخذتها الحكومة للوقاية من الفيروس، كما أوضح أنَّ ضعف الإمكانيات يبيِّن بنتائج كارثيَّة، فيما إذا تفشى المرض، وأشار أنه لا يمكن استبعاد بدء ظهور المرض في وقتٍ قريبٍ، وحثَّ الأهالي للامتثال لتوجيهات وقرارات الجهات المختصَّة، وسلك طرق الوقاية لحماية سلامتهم/ن، كما دعا جميع المنظَّمات الإنسانيَّة وفي مقدمتها منظَّمة الصَّحة العالميَّة للقيام بدورها، خاصَّةً فيما يتعلق بتقديم الدَّعم للقطاع الصَّحِّي.

في 2 نيسان وزارة الأوقاف في حكومة الإنقاذ أصدرت أمراً بتعليق صلاة الجمعة في المساجد لمدة أسبوعين، وفي ذات اليوم أصدرت قوات الشرطة والأمن العام في مدينة عفرين تعميماً، بأنه سيتم تسيير دوريات مكثفة من قوات الشرطة لفض أي تجمعات. كما سمح معبر دير بلوط بالدخول إلى مناطق نبع السلام لمدة يوم واحد في كل أسبوع.

أما من ناحية الاحتياطات الأخرى؛ تابعت فرق الدفاع المدني حملات الرش والتطهير في المخيمات، وفي مدينة إدلب للوقاية من المرض، كما استمرت ندوات التوعية وتوزيع البروشورات للوقاية من الفيروس، كما أن هناك عدّة ندوات توعية عن طريق الإنترنت للوقاية وطرق الحماية. تم تطهير الإغاثة الشهرية هذه المرة من قبل فريق مرافق لفريق التوزيع. ومددت بعض المنظمات العاملة في مجال الإغاثة أيام التوزيع لمنع التجمعات. كما أوقف مشفى أطمّة الخيري العيادات الخارجية لمنع التجمعات.

انتشرت إشاعة بأنّ هناك مجموعة من الأشخاص، قدموا تهريباً، بعثهم النظام مصابين بالفيروس، ليضمن انتشار المرض في الشمال الغربي، أما بالنسبة للأهالي في أطمّة، ومخيمات أطمّة، فما تزال هناك عدم مبالاة بالمرض، فتجمع الأطفال في الشوارع موجوداً، والتجمعات في السوق موجودة، على الرغم من إلغاء السوق الأسبوعي إلاّ أنّه كان هناك سوق في الأسبوع الماضي.